# التقرير الصحفي اليومي

التاريخ 2018/09/25

| التسلسل | الخبر | الصفحة | الصحيفة |
|---|---|---|---|
| .1 | الشرق الأوسط" تحاضر في جامعة البترا | موقع سرايا | |
| .2 | جامعة العقبة للتكنولوجيا *حمادة فراعنة | 16 | الدستور |
| .3 | مفاجآت وتساؤلات حول القبول الجامعي *حاتم العبادي | 2 | الرأي |
| .4 | الطويسي يبحث مع مستشارين ثقافيين استقطاب طلبة أجانب | 4 | الرأي |
| .5 | توقيف 10 موظفين من "آل البيت" | 4 | الرأي |
| .6 | الجامعة مطرح مقدس أ.د عمر الحضرمي | 10 | الرأي |
| .7 | اقتصاديات التعليم العالي في الأردن 3- التعليم العالي خدمة اجتماعية ام استثمار وطني | 11 | الرأي |
| .8 | أردني يصنف أفضل الأطباء بهيوستن الأمريكية | 19 | الرأي |
| .9 | "جدارا" تخرج الفوج الثامن من طلبتها | 19 | الرأي |
| .10 | اكتشاف أثار أكبر طائر زاحف بالعالم في الرصيفة | 24 | الرأي |
| .11 | الوفيات | | |

**وتفضلوا بقبول فائق الاحترام**

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد رائد أبو يعقوب

# "الشرق الاوسط" تحاضر في جامعة البترا

AM 10:55 24-09-2018

تعديل حجم الخط: ع ع

**سرايا - عقد مركز الاستشارات والتدريب بالتعاون مع مكتب التحليل الإحصائي في جامعة الشرق الأوسط ورشة تدريبية مجانية متخصصة في 'بناء الاختبارات التحصيلية'، استهدفت أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البترا الخاصة.**

**وقدم مدير المكتب الدكتور باسل خميس فوده خلال الورشة، شرحا مفصلا لمراحل إعداد الاختبار التحصيلي، وذلك وفق خطوات منهجية منظمة مع مراعاة تحديد كيفية نوعية فقرات الاختبار ومواصفاته التحصيلية الجيدة، ومدى قدرة الحكم على نتائجه بصورة منطقية وصحيحة.**

**ودار خلال الورشة عرض لامثلة واقعية ميدانية، جسدت ممارسات خاطئة في كثير من الأحيان يرتكبها من يشرف على بناء الاختبارات، وطرح المعالجة المنطقية لكل هذه الأخطاء، مع مراعاة توجيه نصائح حول ضرورة انتقاء الاختبار من منظور احصائي.**
**وتأتي هذه الورشة انطلاقا من حرص جامعة الشرق الاوسط على ترجمة رسالتها ورؤيتها القائمة على خدمة ابناء من المجتمع المحلي وإكسابهم خبرات ومعارف مختلفة، تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.**

.1

رؤية

حمادة فراعنة

h.faraneh@yahoo.com

# جامعة العقبة للتكنولوجيا

لا يزال الرهان الأردني على أن تتحول مدينة العقبة إلى منطقة جذب استثماري وتطور تنموي استثنائي، ورافعة للاقتصاد الوطني، كما أرادها الراحل الملك حسين، وبها ومعها يتطلع الملك عبد الله الثاني على قاعدة أن الأردن بلد خدمات متطورة في مجالات السياحة والعلاج والتعليم، بعد أن نتحرر من عقلية أننا بلد زراعي ونحن ليس لدينا ماء يكفي حاجة الناس للشرب، أو بلد صناعي ونحن لا نملك مقومات الصناعة الثلاثة : -1 الموارد الطبيعية، -2 السوق، -3 المال، ولكننا نملك أن نكون بلد خدمات محترمة متطورة قادرة على التباهي والعطاء والتمايز.

جامعة العقبة استجابة وضرورة لمواصفات العقبة الطموحة، لكنها تحتاج للتميز حتى تنهض بنفسها كمؤسسة استثمارية ناجحة رصد أصحابها 40 مليون دينار لتغطية وإستكمال مشروعها، ومؤسسة أكاديمية جذابة قادرة على تسويق نفسها وشد إنتباه الذين يتطلعون للتقدم الأكاديمي المتطور وحصولهم على شهادات ومهن اختراق للأعمال والنجاح في صُلب الحياة واحتياجاتها، لذلك تميزت لأن تكون جامعة خاصة غير ربحية يتوفر لها شركات شقيقة مساندة هي التي توفر الربح البديل لأصحاب الجامعة.

نجاح جامعة العقبة يعتمد على عاملين هما : الأول تمايزها الأكاديمي كي تشكل عنوان جذب لمتطلبات الطامحين لاستكمال تعليمهم الأكاديمي المهني الذي يستجيب لسوق العمل وتخصصات مستحدثة غير تقليدية وليست متوفرة في الجامعات الشقيقة وتستجيب للجغرافيا البحرية، والثاني أن يتوفر لديها خطة تسويق حيوية تصل من خلالها إلى القادرين والراغبين للوصول إلى الجامعة، وسوقها الأكثر حيوية هم أبناء المناطق الأربعة الأكثر قرباً إليها : -1 الأردنيون أبناء المحافظات الجنوبية الأربعة العقبة ومعان والكرك والطفيلة، -2 فلسطين من منطقتي الاحتلال الأولى عام 1948 أبناء النقب وبئر السبع القريبة وفيها مدينة راهط عاصمة الجنوب وثمانية قرى ملاصقة، ومنطقة الإحتلال الثانية عام 1967 وخاصة أبناء قطاع غزة، -3 السعودية منطقة البحر الأحمر، -4 - أبناء منطقة القرن الإفريقي من البلدان الخمسة : جيبوتي والصومال وأرتيريا والسودان وإثيوبيا.

وهذا يتطلب من الجامعة أن تضع برنامجاً تسويقياً لجلب الطلبة من هذه المناطق الخمسة، كل حسب مواصفاتها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن أهل جيبوتي يتحدثون الفرنسية، والصومال وأرتيريا الإيطالية، والسودان والسعودية والسودان الإنجليزية، ومن الوقائع المتداولة والرصد الاستثماري والجدوى الاقتصادية بحاجة لخطة تسويق لأبناء المناطق الخمسة لعلها تُفلح حقاً لأن تكون عقباوية البرنامج والطموح والنجاح، وتلبي تطلعات أهلها.

إن إيجاد فرص التعليم الاستثنائي المتطور والدراسات المتخصصة التي يحتاجها السوق وتطلعات الطلبة وطموحاتهم في المهن والنجاح والحياة هي التي تختصر المسافة لتحقيق عملية الجذب لجعل هذه الجامعة الحاضنة بمستوى طموح العقبة وطموحات الأردنيين في أن تكون العقبة حقاً رافعة مادية للأردنيين وملاذاً متطوراً لقضاء وقت ممتع على النافذة الوحيدة المفتوحة لنا وأمامنا.

# مفاجآت وتساؤلات حول القبول الجامعي

كتب- حاتم العبادي

**خرجت نتائج القبول الجامعي للعلن، بعد زهاء شهر من العمل لاستخراجها، وسط انتظار وتخوفات عما ستؤول إليه النتائج. وحملت نتائج القبول مفاجآت عدة، أولها انها المرة الأولى التي لم يعقد مؤتمر صحفي لاعلان نتائج الدورة الصيفية للقبول وتم الاكتفاء ببيان صحفي ارسل الى وسائل الاعلام المختلفة.**

اما المفاجأة الثانية، ان مجلس التعليم العالي قرر قبول جميع الطلبة الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية العامة الأردنية الدورة الشتوية (٢٠١٨)، الذين حققوا الحدود الدنيا لمعدلات القبول التنافسية للدورة الصيفية الحالية (٢٠١٨/٢٠١٩)، وحسب خيارات الطالب في طلب القبول الموحد المقدم سابقاً، في حين سابقا كان الامر يقتصر على الذين حققوا الحد الادنى لمعدل القبول في تخصص الطب، فهل هذا يندرج تحت بند السياسة العامة للقبول أم اسس القبول؟

اما المفاجأة الثالثة: ان مجلس التعليم العالي قرر قبول زهاء (٥٠٠٠) طالب زيادة على الاعداد التي اقرها المجلس سابقا، رغم ان صلاحية إقرار الاعداد وتحديدها بموجب قانون الجامعات تحددها مجالس الامناء وفقا لمعايير الاعتماد وضبط الجودة بتوصية من مجلس العمداء ضمن السياسة العامة التي يقرها مجلس التعليم العالي.

ورغم الزيادة المفاجئة، إلا أن الحدود الدنيا وتحديدا في التخصصات المطلوبة مجتمعيا وتحديدا التخصصات الطبية والهندسية كانت مرتفعة جدا.

إلا أن التساؤلات تطرح حول قانونية قرار المجلس بزيادة الاعداد بهذا القدر، دون الرجوع الى مجالس الامناء او هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، خصوصا ان السياسة العامة لم تعط المجلس صلاحية تحديد اعداد او زيادتها او نقصانها، هذا من جانب، ومدى توافق ذلك مع توصيات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، ومدى توافق ذلك مع اصلاح التشوهات في «الهرم الجامعي» الذي طالما كان وصفا يطلق على منظومة التعليم العالي. الى جانب، ما هي الأسس والآليات التي اتبعها المجلس لتوزيع المقاعد الخمسة الاف على الجامعات، خصوصا، ان الزيادة لم توجه لصالح جامعات الاطراف او الجامعات التي يطلق عليها وصف انها «جامعات طاردة»، والتي أظهرت الاحصائيات انها قبلت اقل مما خصص لها مجلس التعليم العالي.

هذه الزيادة ستراكم مشكلة الموازي في الجامعات، إذ ان زيادة عدد المقاعد سيزيد عدد المقاعد المخصصة للبرنامج الموازي في التخصصات التي تم زيادة عدد المقبولين فيها، وهو ما يخالف توصيات الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية.

وللوقوف على توزيع الزيادة على الجامعات لابد من العودة الى الاحصائيات التي أعلنت عنها وحدة تنسيق القبول الموحد قبل إعلان النتائج، والتي كانت في ضوء معايير الاعتماد وضمان الجودة، بعد دراسة توصيات

مجالس الامناء، وتلك التي أفصحت عنها بعد إعلان نتائج القبول الجامعي، للوقوف على الفرق بينهما، يستثنى منها ترشيحات الوحدة للطلبة من فئة اساءة الاختيار، التي لم تزود الوحدة وسائل الاعلام بنصيب كل جامعة من هؤلاء الطلبة، بالاضافة الى أعداد المقبولين التي يكون القبول فيها مباشرة.

ففي الجامعة الاردنية كان العدد المخصص لها (٤٩٩٨)، بما فيها فرع العقبة (٦٥٠)، إلا انه رشح للقبول فيها (٥٩٠٨) طلاب بفارق وصل الى (٩١٠) طلاب، في اليرموك ارتفع العدد من (٤٦١٦) الى (٥١٥٤) بفارق (٥٣٨) طالبا زيادة، وفي مؤتة ارتفع العدد من (٣٣٦٦) الى (٣٣٩٤) بفارق (٢٨) طالبا وفي الهاشمية ارتفع (٢٧٩٧) الى (٣٤٠٩) طالب بفارق (٦١٢) عما كان مقررا، وفي جامعة ال البيت ارتفع من (١٨٩٣) الى (٢٠٧٤) طالبا بفارق (١٨١) طالبا ، اما البلقاء التطبيقية من (٥٥١٩) الى (٥٨٣٨) بفارق (٣١٩) عما هو مقرر.

لتكن المفاجأة الرابعة، فإن جامعات الاطراف او ما يطلق عليها البعض بالجامعات الطاردة، استقبلت اقل من العدد المقرر لها قبل وبعد الزيادة، إذ ان جامعة الحسين بن طلال نسبت بقبول (٣٦٠٠)، إلا ان احصائيات الترشيح بلغت (١٧٩٦) طالبا، بما يشير الى أن هنالك شواغر (١٨٠٤)، بينما في الطفيلة التقنية رشح للقبول لها (١٠٠٣) طلاب بينما العدد المنسب به (٢١٦٠) طالبا اي هنالك شواغر (١١٥٧) طالبا.

توزيع فئة طلبة اساءة الاختيار، ستكون في الاغلب بأعداد قليلة في الجامعات المطلوبة، بسبب ان الترشيح يعتمد على توفر شواغر وتحقيق الحد الادنى لمعدل القبول التنافسي بالتخصص، وهي شروط «صعب» تحققها، بينما سيكون التوزيع على جامعات الاطراف، ما سيؤدي الى استنكافات من ترشيحات قبول اساءة الاختيار ليكون الخيار «الموازي» الذي اتسع حجمه بسبب الزيادة، لان اعداد المقبولين بالموازي يعتمد على اعداد المقبولين بالعادي.

وينص البند «رابعا» في فقرة «ط» يجوز للجامعة الرسمية قبول الطلبة الاردنيين في تخصصات الجامعة في البرامج الموازية على ان لا تزيد نسبة هؤلاء الطلبة على (٣٠٪) من عدد الطلبة المقبولين في البرنامج العادي في كل تخصص، وليس على مستوى الجامعة، ولا يدخل ضمن هذه النسبة اعداد الطلبة المعفيين من الرسوم لاي جهة كانت، كما لا يحتسب الطالب المسجل في تخصصين او برنامجين في آن واحد مرتين لغرض احتساب نسبة القبول في البرنامج الموازي.

# الطويسي يبحث مع مستشارين ثقافيين استقطاب طلبة اجانب

**عمان - الرأي**

ناقش وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عادل الطويسي وملحقون ثقافيون استقطاب طلبة وافدين للدراسة في مؤسسات التعليم العالي الاردنية بمختلف التخصصات والمستويات العلمية.

وشارك في اللقاء الملحقون الثقافيون، الاميركي والتركي والروماني والفرنسي والصيني والالماني والاسباني والفلبيني والماليزي والكوري والهنغاري والارميني والبريطاني والسنغافوري والتايلندي.

وأشار الدكتور الطويسي الى ان اللقاء يهدف الى تعزيز علاقات التعاون الثقافي والعلمي والاكاديمي بين الاردن والدول المشاركة في الاجتماع مما يسهم في تبادل الخبرات الاكاديمية والبحثية والطلابية بين الطرفين. وقال ان الوزارة تسعى الى استقطاب طلبة من الدول المشاركة في الاجتماع للدراسة في الجامعات الاردنية مبديا استعداد الوزارة لتقديم جميع التسهيلات اللازمة لطلبتهم للدراسة في جميع البرامج الاكاديمية في جامعات المملكة.

واضاف الطويسي ان الوزارة استحدثت اخيرا مديرية شؤون الطلبة الوافدين والتي تسعى لزيادة استقطاب الطلبة وتقديم خدمات مختلفة لهم في حال قبولهم في الجامعات الأردنية للتسهيل عليهم للحصول على الخدمات المطلوبة لهم.

واشار الى ان المديرية تتواصل مع جميع الاقطار العربية والاجنبية من خلال السفارات الاردنية لاستقطاب طلبة للدراسة في الجامعات الاردنية مشيرا الى ان القائمين على المديرية يقومون باستقبال الطلبة الوافدين من المطار وتسجيلهم في الجامعات ومساعدتهم في الحصول على الاقامات وتوفير السكن وغيرها من الخدمات اللازمة للطلبة.

واكد امين عام الوزارة الدكتور عاهد الوهادنة اهمية التشبيك والتعاون بين مؤسسات التعليم العالي الاردنية وجامعات هذه البلدان مما سينعكس ايجابا على عملية البحث العلمي لدى جامعتنا. وبين ان الوزارة نفذت مشروع أتمتة القبول الموحد للجامعات وتفعيل خدمة اي فواتيركم التي تمكن الطلبة من دفع رسومهم الكترونيا وتطوير نظام البعثات والمنح الداخلية والخارجية من خلال بناء بوابة لتقديم الطلب ومتابعته الكترونيا للتسهيل على الطلبة الوافدين في عملية التسجيل ودفع الرسوم وغيرها من الخدمات.

من جانبهم أشاد الملحقون بالمستوى التي وصلت اليه مؤسسات التعليم العالي الاردنية مؤكدا حرص بلدانهم على دفع وتشجيع التعاون الثنائي مع الاردن خلال المرحلة المقبلة وزيادة أعداد طلبتهم للدراسة بالجامعات الاردنية.

وطالبوا الوزارة باستحداث برامج جديدة بمختلف المستويات العلمية في تخصصات اللغة العربية والشريعة والمالية والعلوم الصحية داعين الى عقد مثل هذه اللقاءات بشكل دوري لما لها من اهمية كبيرة في زيادة تعزيز العلاقات العلمية والاكاديمية بين الطرفين.

وفي نهاية اللقاء شاهد الحضور عرضا لموقع « ادرس في الاردن » الذي تضمن جميع الخطوات المطلوبة للتسجيل في الجامعات الاردنية ومعلومات متعددة تهم الطلبة الوافدين مثل التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الاردن اضافة الى المواقع السياحية والاثرية في المملكة.

# توقيف ١٠ موظفين من «آل البيت»

## المفرق - توفيق أبوسماقه

أوقف مدعي عام محكمة المفرق عشرة موظفين من جامعة آل البيت على خلفية القضية التي رفعتها الجامعة ضد نحو ٣٨ موظفا.

ويأتي القرار القضائي الجديد الذي صدر امس الاثنين بحق الموظفين، وفقا للإجراءات القانونية بعد أن شرع المدعي العام المعني بالتحقيق في القضية.

و كانت قد أعلنت جامعة آل البيت إعادة ٣٨ موظفا من موظفيها إلى أعمالهم بالجامعة بعد ان تم كف يدهم عن العمل قبل نحو اسبوعين.

أ.د. عمر الحضرمي
Email: Ohhadrami@hotmail.com

# الجامعة : مطرح مقدّس

ابتداء، وأساساً، وانطلاقاً من القيم العليا للمتحضرين من بني البشر، فإن الجامعات ومعاهد العلم، تعتبر الوسيلة المركزيّة لغرس المُثُل، وتشكيل العقول، وإنتاج المعرفة. وعليه يغدو دورها الأساس، لا ينحصر في مجرد إمداد الطالب بمجموعة من الحقائق أو حزم من المعلومات، إذ بإمكان الطالب أن يحصل على هذه الحقائق والمعلومات من مصادر متعددة؛ من كتب أو مواقع أو مراكز تكنولوجيّة، خاصة بعد ثورة الاتصالات التي شهدها العالم أخيراً، وبعد الانتفاضة الهائلة التي شهدتها مجتمعات المعلومات.

تتمثل رسالة الجامعة، في أصلها وجوهرها، في صقل قدرات الطلاب ومساعدتهم على تنمية هذه القدرات، ليتمكنوا من الفهم والتحليل والتأصيل والنقد والمناقشة والمساءلة، وليصبحوا قادرين على استيعاب مناهج المعرفة المختلفة واستخدامها لفهم المعارف والعلوم وانتاجها.

أما الأستاذ الجامعي فهو، في كينونته ووجوده ووجدانيته وأصله، قدوة حسنة للطلاب، وهو مرشدهم وناصحهم الأمين، وهو المعين للباحثين على التعلّم وتنمية قدراتهم الذهنيّة ومهاراتهم العمليّة، وتشكيل شخصياتهم وانضاجها في مختلف أبعادها وجوانبها.

ويقول د. عبد الفتاح ماضي: إن الأستاذ الجامعي صاحب رسالة نبيلة وسامية في بناء الأجيال التي يوكل إليها، في المستقبل، تحمل أمانة المسؤولية المجتمعيّة والارتقاء بالمجتمع والمساهمة في تقدمه ونهضته. وارتهاناً بذلك فإن احترام الأستاذ الجامعي هو واجب مقدس مُلقى على عاتق المجتمع وعلى أفراده كافة خاصة الطلاب منهم، وعلى هؤلاء أن يتعاملوا معه بكل ما هو أهل له من توقير وإجلال، فالعلماء هم ورثة الأنبياء، وأن الأساتذة يكادون يكونون رُسُلاً، وأي مساس بهم وبقيمتهم ومكانتهم يعد انتهاكاً لقيم العلْم ذاته، لأن أستاذ الجامعة هو ضمير مؤسسة الجامعة وقلبها، ولأنه بَقدر قيمة الأستاذ تكون قيمة الجامعة، وتكون بالتالي قيمة المجتمع.

وعلى المقلب الآخر، فإن تلك المكانة السامية للأستاذ الجامعي، تُلقي على كاهله عبئاً ثقيلاً ومسؤوليّة جسيمة، إذ يتعيّن عليه أن يثبت أنه أهل لتحمل تلك الأمانة، وأنه أهل لاحتلال تلك المكانة. وفي ذات السياق يتوجب عليه أن يبذل كل ما في وسعه من جهد ووقت وإمكانات، لتنمية قدراته العلمية لمساعدته في بذل المزيد من أجل تنوير عقول طلابه، وإمدادهم بكل أدوات الفهم والتحليل وتنمية القدرات والمهارات العلميّة والمهنيّة، وهذه كلها مسؤولية الأستاذ الجامعي والجامعة والدولة، لما يمثله ذلك من كفالة حقوق الطالب الأساسيّة وضمانها.

وأما الإداريون في الجامعة فهم جزء من مجموعة الأمناء على انتظام العملية التربويّة وسريانها على النحو المطلوب من مستويات الجودة والكفاءة والفعاليّة، الأمر الذي يقتضي كفالة حقوقهم الأساسيّة ومعاملتهم بما هم أهله من توقير واحترام ورعاية، سواء من جانب الطلاب، أم من جانب أعضاء هيئة التدريس، أم من جانب إدارة الجامعة، أم من جانب المؤسسات الرسميّة في الدولة، لأن ذلك سيساعدهم على أداء عملهم بما يُفْضي إلى نجاح العملية التعليمية والعملية التربوية، وبالتالي حسن خدمة المجتمع. ومن جهة أخرى فإن عليهم تقع مسؤولية صيانة الجامعة إدارياً وسلوكياً وقيميّاً، واحترام قوانينها، ورعاية طلابها، والالتزام التام بقواعد السلوكيات واخلاقيات العمل الجامعي.

إن تبادل الاحترام بين هذه الأطراف الثلاثة، والتكامل والتناغم فيما بينها، يمثل السبيل الوحيد للوصول إلى حياة أكاديمية تتسم بالرقي والتحضر والجودة، وبالتالي الوصول بالدولة إلى الحداثة.

ويضيف د. ماضي أن من واجب الجسم الجامعي، ابتداءً من الكليات ومروراً بالعمادات ووصولاً إلى الإدارة العليا للجامعة، أن تضع «ميثاق الاخلاقيّات والتقاليد الجامعيّة» كصيغة تعاقديّة متبادلة تضم مجموعة من القيم والمبادئ والاخلاقيات والآداب العامّة والحقوق والواجبات التي على الجميع احترامها وصيانتها والمحافظة عليها، ترتكز في مجملها على حماية استقلاليّة الجامعة وقدسيتها، وصيانة الصرح الجامعي، والابتعاد به عن هواجس التسييس والجهويات والمناطقيات، وكل ما يحملُه الفكر الرخيص الذي يخلق أجواءً مسمومة تؤدي بكل العملية البنائية في المجتمع نحو الهاوية، ويكون ذلك بإدراك أن التعليم الجامعي هو رسالة سامية ونبيلة، وأمانة ومسؤولية، وهو ليس مجرد وظيفة. فدعونا نحترم الجامعة بكل مكوّناتها، وذلك حتى نحقق احترام أنفسنا لأنفسنا.

# اقتصاديات التعليم العالي في الأردن ٣- التعليم العالي خدمة اجتماعية أم استثمار وطني

أ. شرف د. فايز خصاونه

مقدمة

تتباين الرؤى حول اقتصاديات التعليم العالي بين من يعتبره خدمة اجتماعية تنفذ وفق أطر محددة تراعي معايير العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وبين من يعتبره استثمارا وطنيا يهدف إلى تطوير الموارد البشرية وفق معايير العائد الاقتصادي على الاستثمار. وقد استبطنت التشريعات النافذة على مر السنين موقعا وسطا بين الرؤيتين وخصوصا فيما يتعلق بمختلف مراحل التعليم بما فيها التعليم العالي.

إن أي حديث عن اقتصاديات التعليم العالي ينقلنا فورا إلى سياسات تمويله والدور المناط بالحكومة في توفيره. فإذا رجعنا إلى الفقرة ٣ من المادة ٦ من الدستور نجد النص التالي،تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها،، بينما نصت المادة ٢٠ على أن،،التعليم الأساسي إلزامي للأردنيين وهو مجاني في مدارس الحكومة،. ففرض النص الأول التزام الدولة بتوفير التعليم، على إطلاقه، ولكنه قيده بحدود إمكانياتها، بينما جعل التعليم الأساسي في النص الثاني إلزاميا ومجانا. وعند قراءة النصين معا نفهم أن الدستور لم يفرض مجانية التعليم في المراحل الأخرى غير الأساسية ولا إلزاميتها بل جعلهما متاحتين ولكن بقيود تحددها إمكانية الدولة.

ويبدو أن الدولة الأردنية استشعرت منذ تأسيس الإمارة أن التعليم يؤسس لنهضة اجتماعية واقتصادية فرصدت لمراحله الأساسية الأموال الكافية على شحها وخصته بأولوية متقدمة في سلم أولويات الإنفاق العام وطبقت ما أصبح لاحقا مقصدا دستوريا بتوفير تعليم مجاني وإلزامي في مرحلته الأساسية. ومع تطور الحركة العلمية في المملكة لم تقتصر مجانية التعليم على المراحل الأساسية كما جاء في الدستور، بل جعلته مجانا لمرحلة التعليم الثانوي لأن صانع القرار أدرك أن تأهيل الكوادر البشرية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية استوجب تمكين الشباب من الالتحاق بجامعات عربية وغير عربية، ولم يدر في خلد أحد أي تساؤل حول مبررات ما أنفق على ذلك، بل جاء التوسع في إنشاء المدارس الثانوية ضمن رؤية مستقبلية ثاقبة ومتماشيا مع ازدياد السكان وارتفاع تطلعات الناشئة نحو التأهيل الجامعي. وعند إنشاء الجامعة الأردنية تباينت الآراء عند صانعي القرار حول ما إذا كانت الدراسة فيها ستكون مجانية كما في الدول العربية الأخرى أم سيطلب من الطلبة دفع رسوم جامعية، كما تباينت حول مقدار الرسوم التي ستفرض عليهم. وأخيرا استقر الرأي على فرض رسوم جامعية تغطي جزءا من نفقات الجامعة بينما تكفلت الحكومة بتغطية الجزء المتبقي على مبدأ المشاركة، وكانت مشاركة عادلة استمرت لثلاثة عقود. ووضعت القوانين اللازمة لتحصيل عوائد ضريبية مختلفة مخصصة لتلك الغاية كما أشرت إليها في الحلقة الثانية من هذه المقالات.

ما يهمنا هنا أن صانع القرار لم يتخذ قراره بالمشاركة بين الحكومة والطالب في تحمل نفقات التعليم بعد أن حسب العائد الاقتصادي على تلك الخطوة، بل أخذه استنادا إلى قناعة فطرية بصوابها. أي أن الحكومة لم تنظر في أمر التعليم الجامعي هل هو خدمة اجتماعية أم استثمار وطني، بل اعتقدت بداهة أنه أمر ضروري وأنه ليس بحاجة إلى مبررات رقمية.

وإذا تفحصنا النصوص التشريعية الناظمة للتعليم العالي وتمويله منذ إنشاء الجامعة الأردنية، لا نجد أي نص صريح يشرح رؤية الدولة حول تمويل التعليم العالي، هل تموله على أنه خدمة اجتماعية أم استثمار وطني. فإن كان خدمة اجتماعية فحري بنا أن نضع مؤشرات الأداء المناسبة لقياس جودتها، وإن كان استثمارا فتلزمنا مؤشرات حول عوائده الاقتصادية العامة والخاصة. ويبدو أن الحكومات المتعاقبة لم تعتبر الفصل بين الرؤيتين جديرا باهتمامها فتغاضت عن موضوع مؤشرات الأداء وتعاملت مع التعليم العالي بمفهوم عام يقضي بضرورة تقديمه ورعايته والإشراف عليه، دون صياغة سياسة محددة حول مسؤولية الدولة في مجال تمويله. وتماشيا مع ذلك المفهوم نجد في قوانين الموازنات المتتالية عبر السنين نصوصا حول توفير مخصصات لدعم موازنات الجامعات الحكومية التشغيلية ومخصصات أخرى لتغطية نفقاتها الرأسمالية، وكانت كلها مصاغة لتغطية جزء متغير من النفقات التشغيلية ونسب متغيرة من الكلف الرأسمالية لإقامة المباني والمرافق الجامعية ومعظم بنود البنية التحتية الأخرى. وعند استعراضنا لمخصصات التعليم العالي عبر السنين فإننا لا نجد نسقا يوحي بسياسة محددة حول تمويله، باستثناء توفير الأرض لإقامة الحرم الجامعي، بل نجد سياسات متقلبة، مما يؤشر إلى أن اضطلاع الخزينة بأجزاء متغيرة من الكلف الجارية وكلف البنى التحتية لم يكن مستندا على سياسة مرجعية مكتوبة أو غير مكتوبة، بدليل تباين سياسات التمويل بين الجامعات وتقلبها عبر السنين. أي أن غياب النص الناظم لهذا الأمر ساعد في جعله متقلبا ومحكوما بظروف إمكانيات الدولة وظروف كل جامعة عند إنشائها.

ومع مرور الزمن ولأن إمكانيات الدولة محدودة، ولأن قطاع التعليم العالي يتنافس مع غيره على إيرادات الخزينة المحدودة، فقد أصبح لزاما على صانع القرار أن ينظر في بعض مؤشرات الأداء لتبرير أي إنفاق أو أي توسع في البرامج، إلا أن صانع القرار التمويلي استمر باعتماده على تقديرات موضوعية دون الرجوع إلى أي مؤشر على جدوى ما ينفق عليه أو على حسن تنفيذ الإنفاق.

ومع أن العائد الاقتصادي العام والخاص ليسا المؤشرين الوحيدين لهذه الغاية إلا أنهما يعطياننا قراءة بليغة حول الفائدة المرجوة من برامج التعليم العالي. ومع ذلك لم نحاول احتسابهما، وبقينا نعتمد على قناعات عامة نتوافق فيها على سلامة توجهاتها ونختلف فيما بيننا في تفاصيلها، وخصوصا في دوائر صنع القرار التمويلي، مما أدى إلى تقلب سياساتنا التمويلية. ومع أن السياسات التمويلية يجب أن لا تعتمد على مؤشر واحد كالعائد الاقتصادي، إلا أنه لو توفرت لنا قراءة موضوعية لهذا المؤشر فلربما ساهمت في الاستقرار على سياسة تمويلية مقبولة لصانع القرار ومستساغة لكل المتأثرين به. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن احتساب العائد الاقتصادي الخاص لمختلف التخصصات يساعد الطالب في مواءمة اختيار التخصص الذي سيلتحق به مع كفاياته الأكاديمية وتطلعاته الحياتية، كما يساعد في توجيه المنح والقروض الحكومية للطلبة نحو التخصصات المجدية لهم ولمجتمعهم على السواء. وفي كلتا الحالتين، وسواء كانت نظرتنا للتعليم العالي على أنها خدمة اجتماعية أم استثمار وطني، فإن احتساب العوائد الاقتصادية العامة والخاصة له تمكننا من تقييم جودة الخدمة إن حسبناه خدمة اجتماعية، أو تقييم الاستثمار إن حسبناه استثمارا وطنيا.

وبناء على ما تقدم، يبرز سؤال مهم: من المسؤول عن احتساب العوائد الاقتصادية للتعليم العالي؟ والجواب حدده القانون، إذ أنها تقع على مجلس التعليم العالي بلا منازع. وإني من خلال هذا المقال لأدعو المجلس أن يعنى بهذين المؤشرين وخصوصا أن عنده وحدة متخصصة نص عليها القانون وتدعى وحدة السياسات والتخطيط، ومن مهامها «جمع البيانات المتعلقة بمختلف جوانب قطاع التعليم العالي وتحليلها لقياس مؤشرات الأداء الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي».

إن لغياب المؤشر الرقمي للعائد الاقتصادي العام والخاص دورا كبيرا في تعثر إيصال شكاوي مجالس التعليم العالي لصانعي القرار عند تقسيم كعكة الإنفاق العام في قوانين الموازنات. ولعلي في العجالة التالية أبين مكونات كلا المؤشرين، عسى أن نستطيع انتشال تعليمنا العالي من المنزلق الذي وقع فيه.

### العائد الاقتصادي العام:

إذا نظرنا حولنا وتأملنا الكوادر البشرية التي تدير رحى اقتصادنا نرى أن جلها من مخرجات منظومة التعليم العالي الأردني، والباقي من مخرجات منظومات أخرى غير أردنية. فماذا عسانا نفعل لو لم ننشئ الجامعة الأردنية وأخواتها؟ تحضرني في سبيل الإجابة على هذا التساؤل الحالة في عدد من دول الخليج العربي في بداية مراحل التنمية، حيث اضطرت إلى استيراد طواقم بشرية مؤهلة تأهيلا جامعيا من دول عربية وغير عربية لإشغال مختلف الوظائف الحكومية والخاصة من المعلم إلى المهندس والطبيب والممرض والقانوني والمحاسب والمصرفي والفني في مختلف التخصصات وغيرهم. وكل أولئك مخرجات لقطاع التعليم العالي من جامعات وكليات جامعية متوسطة. فلولا تعليمنا العالي إذن لاضطررنا أيضا لاستيراد مثل هؤلاء. وقد ذهب البعض إلى القول بأن جزءا من العائد الاقتصادي العام يساوي الكلفة الإحلالية للكوادر البشرية المؤهلة التي ننعم بها في الأردن والتي هي من مخرجات جامعاتنا. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فإن تهافت أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار في أي بلد محكوم بتوافر الطواقم البشرية المؤهلة المطلوبة لأي مشروع استثماري ريادي، وعليه فإن فرص العمل التي تخلقها المشاريع الاستثمارية لها قيمة مادية تضاف إلى المردود الاقتصادي العام ليس فقط في مداخيل المشتغلين بتلك المشاريع، بل أيضا في ضرائب الدخل على الأشخاص والمؤسسات. وقد أظهرت دراسات متعددة علاقة طردية مباشرة بين ما ينفق على التعليم العالي وما يتحقق من ناتج محلي إجمالي، وأخص بالذكر دراسة للبنك الدولي لاقتصادات ما يزيد على ثمانين دولة بعد أن اعتمدت القوة الشرائية المكافئة للعملات النقدية لكل دولة (purchasing power parity) أساسا موحدا للمقارنة، حيث بينت الدراسة علاقة طردية مباشرة بين الإنفاق على التعليم العالي ومعدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

وربما يتبادر إلى أذهاننا قبل هذا وذاك التحويلات النقدية التي يرسلها المغتربون العاملون خارج الأردن والتي تراوحت على مدى ما يقرب من أربعة عقود بين ٣ – ٤ مليار دولار سنويا. لقد كانت تلك التحويلات من أهم ركائز ميزان مدفوعاتنا التجارية. وبالمناسبة فإن تحويلات المغتربين الضخمة هذه تشكل برهانا ساطعا على جدوى ما أنفقناه على تعليمهم والذي هو جزء من مجموع ما أنفقته الحكومة على التعليم العالي كله، والذي كان بمعدل ٥٠ مليون دينار سنويا فقط، بينما كان باقي الإنفاق عليهم أهليا. وأستدرك هنا لأؤكد أن للمجتمع عوائد عينية أخرى يصعب وضع قيمة مادية لها مثل مساهمة الخريج الجامعي في المجال الثقافي والفني والأدبي والفكري وفي خلق وتطوير القيادات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والروحية.

### العائد الاقتصادي الخاص:

وإلى جانب العائد الاقتصادي العام والجدوى المتحققة للمجتمع من التعليم العالي، هناك ما يسمى العائد الاقتصادي الخاص، وهو على الطالب نفسه. ولا شك أن أولياء أمور الطلبة قلما يفكرون بمنطق تجاري عندما يقررون إلحاق أبنائهم وبناتهم بالتعليم العالي، لأن لديهم مبررات ومسوغات متعددة لقراراتهم في هذا الشأن، فيضحون بالغالي والنفيس لتعليم أبنائهم. لكن تفشي البطالة بين صفوف الخريجين الجامعيين قد بدأ يلح عليهم للتفكير في جدوى ما ينفقونه على التعليم الجامعي. وهذا ما يؤشر عليه العائد الاقتصادي الخاص الذي يتميز عن العائد الاقتصادي العام بأن احتسابه أسهل بكثير من احتساب العائد الاقتصادي العام. فالعائد الاقتصادي الخاص على تخصص الهندسة المدنية مثلا يحسب من مقارنة بين فئتين افتراضيتين متساويتين عددا، كلتاهما تخرجتا من الثانوية العامة بنجاح، اختار أفراد إحداهما أن يلتحقوا بسوق العمل، فنجح بعضهم في إيجاد عمل وفشلت قلة منهم حسب معدل البطالة لمن هم في هذا المستوى من التعليم، وذلك تطبيقا لهذه الجزئية على مثالنا الافتراضي. وعليه بدأ أفراد هذه الفئة يحققون دخلا يحدده تأهيلهم العلمي. أما الفئة الثانية، فلنفترض أن أفرادها كانوا مؤهلين لدراسة الهندسة المدنية واختاروا أن يلتحق بجامعة لخمس سنوات ليتخرجوا بعدها مهندسين مدنيين. الطالب من الفئة الأولى سيحقق دخلا خلال الخمس سنوات بينما الثاني سينفق طيلة الخمس سنوات على تعليمه الجامعي لتغطية رسوم الجامعة ومستلزماتها فضلا عن كلفة معيشتة إلى أن يتخرج. الأول سيبدأ براتب متدن وسيستمر متدنيا ضمن سقف متدن إلى أن يتقاعد مقارنة بالراتب الابتدائي للمهندس عند التخرج وراتبه خلال حياته العملية إلى أن يتقاعد. الأول سيعاني من سقف في دخله بينما الثاني سيجد أن لا سقف لدخله. وعند إجراء العملية الحسابية لا بد من الأخذ بالاعتبار معدلات البطالة السائدة للحالتين. وعندها يكون الفرق في الدخل الذي يحققه كل منهما خلال حياتهما العملية وسيلة لاحتساب العائد الاقتصادي على ما أنفقه الثاني على نفسه خلال دراسته الجامعية. ورغم أن العائد الاقتصادي الخاص قد يكون محوريا بالنسبة للطالب نفسه، إلا أنه أيضا يصب في خانة العائد الاقتصادي العام لأنهما بالمحصلة متممان لبعضهما البعض.

فالتعليم العالي إذن قد يكون مُجديا للفرد وللمجتمع، وجدير بنا أن نقيس جدواه لكليهما رقميا ليس لتعزيز قناعتنا بتلك الجدوى بل والأهم من ذلك لتزويدنا بالحجة الرقمية الدامغة التي ربما تبرر إنفاقا سخيا رشيدا أعلى مما هو عليه الآن كي يلبي حاجاته ويتماشى مع التوسع فيه.

نستنتج مما تقدم أن للتعليم العالي عائدا اقتصاديا عاما ضخما يقودنا إلى اعتباره استثمارا وطنيا بدلا من اقتصار نظرتنا له على أنه خدمة اجتماعية نتوقع من الحكومة أن تسديها لنا. وفوق ذلك فإنه استثمار يتمتع بميزة نسبية فريدة مقارنة مع قطاعات الاستثمار الوطنية الأخرى، وهي أنه الأعلى بينها من حيث القيمة المضافة منه، حيث أنها تقدر بما يزيد على ٩٠٪. فهل يجوز لنا بعد هذا أن يستمر تدرع صانع القرار بأن مشاكل التعليم العالي لا تحل بإغداق الأموال عليه لأنه يعاني من هدر في الموارد، وهي تهمة صحيحة في عدد من الجامعات الحكومية؟ إن ما يعتري التعليم العالي من هدر لا يعالج بحجب المخصصات عنه بل يعالج بإغلاق أبواب الهدر فيه.

ولأنه استثمار وطني ذو مردود عال جدا، فإنه يرتب على الحكومة التزاما كبيرا لإيلائه أولوية متقدمة في سلم أولويات الإنفاق العام، ويهيب بالحكومة أن تتخلى عن نظرتها له التي أوصلتنا إلى تنصلها من أية مسؤولية مالية حقيقية تجاهه كما بينت في الحلقة الأولى. أنا لا أدعو إلى تحمل الحكومة لكلفته كاملة، بل أدعو إلى مشاركة عادلة بين الخزينة والطالب. وهي الوصفة الناجحة التي جربناها في العقود الثلاثة الأولى من تعليمنا العالي، و لن يصلح آخر الأمر إلا بما صلح به أوله. والمسؤولية هذه لا تقع على الحكومة وحدها بل أيضا على مجلس الأمة الذي تقاعس عن دوره الرقابي وعن أي مبادرة في هذا المجال لتوجيه الحكومة لتغيير نظرتها للتعليم العالي وتمويله.

لقد استعرضت الجداول التي تصدر عن منظمة (OECD) الأوروبية في تقاريرها السنوية بعنوان (Education at a glance) والتي تغطي طيفا واسعا من الدول لا يقتصر على الدول الأوروبية، ولم أجد بينها دولة واحدة مثل الأردن يتحمل فيها القطاع الأهلي كامل ما ينفق على العملية التعليمية، ولا أظننا قد اكتشفنا حكمة غابت عن الدنيا كلها عندما نهجنا هذا النهج، بل أظننا تهنا بسبب المأزق المالي الذي يعاني منه وطننا منذ عقود، وأدعو بقوة إلى مراجعة راشدة لسياسات تمويل التعليم العالي.

لقد حاولت في هذه الورقة والورقتين السابقتين تشخيص واقع تمويل التعليم العالي واستنباط السياسات التي تستند عليها الحكومة في التعامل مع هذا القطاع، ولن أقف عند التشخيص فقط، بل سأتناول في الحلقة القادمة بعض المقترحات التي تهدف إلى الخروج من الطريق المسدود التي أوصلتنا إليها سياساتنا الحالية.

# أردني يُصنف أفضل الأطباء بهيوستن الأميركية

عمان - الرأي

حاز الطبيب الأردني البروفيسور في جامعة تكساس محمد توفيق نعمان عبد ربه، على تصنيف من أفضل الأطباء في منطقة هيوستن من بين خمسة عشر ألف طبيب متواجدين في نفس المنطقة لعام ٢٠١٨، وفق مجلة هيوستن اصدار شهر ٢٠١٨/٨ تحت عنوان «أفضل أطباء هيوستن».

وتجري المجلة هذا الاستطلاع في كل عام، إذ يُسأل الأطباء عن كبار الاطباء في منطقة هيوستن، حيث يوجد في هيوستن ١٥٠٠٠ طبيب وقد اختاروا في كل مجال افضل الاطباء في هذا المجال.

ويذكر أن البروفيسور عبد ربه حصل على الجائزة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، وهو متخصص دكتور قلب اطفال وكهرباء قلب اطفال.

# «جدارا» تخرج الفوج الثامن من طلبتها

عمان - الرأي

خرجت جامعة جدارا طلبة الفصل الدراسي الصيفي ٢٠١٧/٢٠١٨ «الفوج الثامن» في حفل أقيم في حرم الجامعة، ورعاه الدكتور صالح إرشيدات رئيس مجلس الأمناء.

وأكد رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور صالح العقيلي في كلمة ان «جدارا» ستبقى رائدة في مجال الابداع والمعرفة، وحصناً أميناً على الفكر الناضج القائم على الوسطية والبناء، مشدداً على حرص الجامعة على دعم الجانب الاكاديمي والاداري بها.

وقدمت كلمة الخريجين الطالبة هبه قديسات، حيث تقدمت بالشكر والثناء لاعضاء الهيئتين التدريسية والادارية على ما قدموه لطلبة الجامعة من بناء اكاديمي متميز ودعم للطلبة على كافة الميادين العلمية والعملية.

وكرم راعي الحفل بدرع الجامعة من قبل الدكتور شكري المراشدة رئيس هيئة مديري جامعة جدارا، فيما سلم إرشيدات الجوائز على الطلبة الاوائل في الكليات والشهادات التي يستحقونها.

# اكتشاف آثار أكبر طائر زاحف بالعالم في الرصيفة

الزرقاء - د. ماجد الخضري

أعلن الدكتور محمد وهيب أستاذ الآثار في الجامعة الهاشمية عن اكتمال المسوحات المتعلقة بأكبر طائر زاحف في العالم والذي اعلن عن اكتشاف اثاره في مدينة الرصيفة.

وبين الدكتور وهيب في تصريح الى «الرأي» انه من خلال البحث والمسح الميداني والتوثيق للكهوف والانفاق واجراء التحاليل المخبرية تم الاعلان عن الاكتشاف، واضاف لقد تم اصدار كتاب حول الاكتشاف بعنوان (اكتشاف اضخم طائر زاحف في العالم في الاردن/ الزرقاء) حيث استغرقت الجهود الميدانية والمكتبية خمس سنوات ٢٠١٢-٢٠١٧ لتوثيق الاكتشاف.

وقال ان الجامعة الهاشمية اخذت على عاتقها توثيق هذا الاكتشاف لانه يقع ضمن منطقة اختصاصها وإجراء الدراسات الميدانية المكثفة على نتائجه واشراك طلبة الدراسات العليا في توثيقه.

١٢ ≫

11.الوفيات

- عبدالرحمن رشيد النجاب – جمعية النبر
- عبلة خليل نصار حتر – الفحيص
- نينا سليم ميخائيل الزعمط – مرج الحمام
- محمود سليمان محمد شريم – جبل الحسين
- فاطمة محمد عطية الروابدة – بلدة الصريح
- نبيل عبيدالله سياف الرواشدة – الكرك
- تقلا يعقوب جريس بدر – الصويفية